ملحق شهري

العربي الجديد

# فلسطين

الأحد **28** فبراير/ شباط 2021 م 16 رجب 1442 هـ العدد 68 السنة السابعة
Sunday **28** February 2021

**مسار**

**الانتخابات الفلسطينية: نزول إلى النهر نفسه مرتين**
[3.2]

**مقابلة**

**عودة إلى شرعية الصناديق... تباين في الآراء**
[5.4]

**قضية**

**فلسطينيو الداخل ... انقسام على وهم التأثير**
[7.6]

**استفتاء على المشروع الوطني الفلسطيني** (مجدي فتحي/Getty)

# الانتخابات ووهم التغيير

**حيّان جابر**

تعتبر الانتخابات من أهم وسائل التغيير المعتمدة عالميا، نظراً لكلفتها المنخفضة مقارنة بكلفة التغيير عبر الثورة أو الانقلاب أو التمرد العسكري أو سواها من وسائل التغيير ذات الكلفة المادية والبشرية الباهظة على المستوى الوطني. لكن ومن ناحية ثانية تكشف العديد من التجارب العالمية في دول العالم المتطورة وبدرجة أكبر في نظيرتها من دول العالم غير المتطورة، عن فشل الانتخابات في إحداث التغيير البنيوي المنشود أو المتوقع، رغم أصالة التجربة الديمقراطية في الكثير من دول العالم، حيث ينحصر التغيير في سياق ضيق ومحدود على الصعيدين الفردي ممثلا بتجديد نسبي في الأسماء، وبدرجة أقل يطاول الأسلوب والنهج الداخلي والخارجي مع الحفاظ غالبا على الاستراتيجية ذاتها. بينما يغيب التغيير كليا في الدول غير المتطورة، وكأن الانتخابات آلية استبدادية وديكتاتورية ناجعة. بكل الأحوال وبغض النظر عن التعمق في أزمة الديمقراطية والعملية الانتخابية العالمية، لا بد من التدقيق في حيثيات انتخابات فلسطين المزمع إجراؤها على ثلاث مراحل، بغرض تحديد الإيجابيات والسلبيات، وبناء موقف واضح منها، وإدراك دورها في تمثيل مصالح ناخبيها من أبناء فلسطين، داخل الوطن وخارجه.

فمن أجل ذلك علينا تجاوز الفهم الضيق للانتخابات على اعتبارها عملية تصويت مباشر من أجل اختيار أعضاء المجلس التشريعي واختيار الرئيس، في غياب الضغوط الأمنية وبأجواء من النزاهة الإدارية تحت رقابة دولية أو أوروبية. حيث يتم إهمال أهمية البيئة التي تسبق التصويت المباشر وما تلحقه من عمليات فرز، كتوفير سبل التواصل بين الناخب والمترشح، وحرية التنقل بين المدن والبلدات، وتحييد دور مراكز القوة المالية الرسمية وغير الرسمية في فرض توجهاتها، وضبط الدور الإعلامي من أجل ضمان عرض مختلف الآراء والتوجهات بحيادية وموضوعية وتوازن كامل من حيث الوقت والزمن والأسلوب، وتحرير المترشحين من القيود التي تحكم توجهاتهم، والعديد من المسائل الأخرى التي تضمن للمترشح عرض توجهاته، كما تضمن للناخب التعرف إليها والتيقن من صدق وأمانة المترشح سياسيا واجتماعيا. لكن وقبل التمعن في البيئة الانتخابية أو الديمقراطية، لا بد من الإشارة إلى أصالتها وديمومتها، فالغرض الحقيقي من البيئة الانتخابية تأمين أجواء صحية تمكن الشعب من اختيار ممثليه بثقة كاملة، وباستقلالية مطلقة بعيدا عن الضغوط، في حين نلحظ في الكثير من الأحيان تعمد النظم المسيطرة على حصر البيئة الانتخابية، بصورة هزلية غالبا، في نطاق زمني محدود يسبق موعد التصويت النهائي بأشهر معدودة وربما بأسابيع قليلة فقط.

# الانتخابات الفلسطينية: نزول إلى النهر نفسه مرتين

للبيئة الداخلية محددات رئيسة في نجاح اي تجربة ديمقراطية او فشلها رغم اي محاولات خارجية او محددات اقليمية ودولية، وفي الحالة الفلسطينية الحالية لن تشكل المتغيرات الدولية والتدخلات العربية والاوروبية اي عامل اساسي

**بيسان عدوان**

طيلة الصراع العربي - الصهيوني لم يكن للفلسطينيين الحق الكامل في ممارسة أي حقوق سياسية أو مدنية دون تدخلات خارجية، فلم يكن الفعل الفلسطيني طيلة العقد العشرين فعلا فلسطينيا صرفا تكون بوصلته الشأن الفلسطيني فحسب، إلا في أوقات محدودة، فمنذ الإمبراطورية العثمانية مرورا بالانتداب البريطاني، فرضت الأنظمة الاستعمارية تدابير قمعية للحد الفعل الفلسطيني أو تحييد بوصلته أو حرف البوصلة الفلسطينية دون الفعل السياسي الفلسطيني وممارسة حق شعبه في تقرير مصيره. يلعب الصراع العربي - الإسرائيلي وازدياد التداخلات الخارجية دورا مهما في الفعل السياسي الفلسطيني ولاعبيه السياسيين تاريخيا لصالح القضية الفلسطينية وقضاياها الكبرى، اختلف ذلك كثيرا بعد قيام السلطة الفلسطينية في 1994 ثم بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 2006، حيث لعبت البيئة الداخلية الفلسطينية بتوجيهات الفصائل المتحاربة ومصالحها السياسية دورا حاسما في الشأن الفلسطيني. كانت الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني التي أعلن عنها بمرسوم رئاسي في بداية العام 2021 تعبيراً عن ضرورة سياسية تسمح للقيادات الحالية بتجديد شرعية مؤسساتها التي انتهت ولايتها منذ سنوات، دون أي تعبير عن الحاجة الوطنية للتغيير الجذري. فقد أجرت السلطة الفلسطينية على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في فلسطين من قبل الحركتين بمثابة وثيقة للإمام وخروج من الأزمات التي ألمّت ببنية الحركتين. فمن جهة حركة فتح، هو بمثابة إحكام سيطرتها على السلطة والتخلص من حالة التشظي الداخلية بين عناصر والمجموعات المرتبطة به من ناحية، وبين تيار ما يسمى بالإصلاح بقيادة محمد دحلان ومشروعه السياسي من ناحية ثانية. ومن جهة حركة حماس، يعبر عن حاجتها لإفراز بيئة سياسية تساعدها على التخلص من موقعها كعنوان سلطوي في قطاع غزة، والتحرر من تبعات المسؤولية عن الواقع الاقتصادي والإنساني الصعب الذي يعيشه القطاع بفعل الحصار والعقوبات التي فرضها الاحتلال وانساقت معه السلطة قبل سنوات.

للبيئة الداخلية المحددات الرئيسة في نجاح اي تجربة ديمقراطية او فشلها رغم اي محاولات خارجية او محددات اقليمية ودولية، وفي الحالة الفلسطينية الحالية لن تشكل المتغيرات الدولية والتدخلات العربية والاوروبية اي عامل اساسي

للبيئة الداخلية المحددات الرئيسة في نجاح اي تجربة ديمقراطية او فشلها رغم اي محاولات خارجية او محددات اقليمية ودولية، وفي الحالة الفلسطينية الحالية لن تشكل المتغيرات الدولية والتدخلات العربية والاوروبية اي عامل اساسي

### الانتخابات الفلسطينية والقفز إلى الوراء

كان نجاح جو بايدن في الانتخابات الأميركية في نهاية 2020 بداية جديدة لتحريك المياه الراكدة في الشرق الأوسط، وعقدت عدة لقاءات وحوارات فصائلية منذ سبتمبر/ أيلول الماضي في بيروت ورام الله وفي إسطنبول، توصلت الفصائل الفلسطينية بموجبها، خاصة حركتي فتح وحماس، إلى تفاهمات حول إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني. مما اعتبر تعبيراً عن ضرورة سياسية تسمح للقيادات الحالية بتجديد شرعية مؤسساتها التي انتهت ولايتها منذ سنوات، دون أي تعبير عن الحاجة الوطنية للتغيير الجذري. فقد أجرت السلطة الفلسطينية على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في فلسطين من قبل الحركتين بمثابة وثيقة للإمام وخروج من الأزمات التي ألمّت ببنية الحركتين. فمن جهة حركة فتح، هو بمثابة إحكام سيطرتها على السلطة والتخلص من حالة التشظي الداخلية بين عناصر والمجموعات المرتبطة به من ناحية، وبين تيار ما يسمى بالإصلاح بقيادة محمد دحلان ومشروعه السياسي من ناحية ثانية. ومن جهة حركة حماس، يعبر عن حاجتها لإفراز بيئة سياسية تساعدها على التخلص من موقعها كعنوان سلطوي في قطاع غزة، والتحرر من تبعات المسؤولية عن الواقع الاقتصادي والإنساني الصعب الذي يعيشه القطاع بفعل الحصار والعقوبات التي فرضها الاحتلال وانساقت معه السلطة قبل سنوات.

للبيئة الداخلية المحددات الرئيسة في نجاح اي تجربة ديمقراطية او فشلها رغم اي محاولات خارجية او محددات اقليمية ودولية، وفي الحالة الفلسطينية الحالية لن تشكل المتغيرات الدولية والتدخلات العربية والاوروبية اي عامل اساسي

للبيئة الداخلية المحددات الرئيسة في نجاح اي تجربة ديمقراطية او فشلها رغم اي محاولات خارجية او محددات اقليمية ودولية، وفي الحالة الفلسطينية الحالية لن تشكل المتغيرات الدولية والتدخلات العربية والاوروبية اي عامل اساسي

تحضيرات للانتخابات الفلسطينية في غزة (محمدي فتحي/Getty)

إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني. مما اعتبر تعبيراً عن ضرورة سياسية تسمح للقيادات الحالية بتجديد شرعية مؤسساتها التي انتهت ولايتها منذ سنوات، دون أي تعبير عن الحاجة الوطنية للتغيير الجذري. فقد أجرت السلطة الفلسطينية على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في فلسطين من قبل الحركتين بمثابة وثيقة للإمام وخروج من الأزمات التي ألمّت ببنية الحركتين. فمن جهة حركة فتح، هو بمثابة إحكام سيطرتها على السلطة والتخلص من حالة التشظي الداخلية بين عناصر والمجموعات المرتبطة به من ناحية، وبين تيار ما يسمى بالإصلاح بقيادة محمد دحلان ومشروعه السياسي من ناحية ثانية. ومن جهة حركة حماس، يعبر عن حاجتها لإفراز بيئة سياسية تساعدها على التخلص من موقعها كعنوان سلطوي في قطاع غزة، والتحرر من تبعات المسؤولية عن الواقع الاقتصادي والإنساني الصعب الذي يعيشه القطاع بفعل الحصار والعقوبات التي فرضها الاحتلال وانساقت معه السلطة قبل سنوات.

> **أيا كان مصير العملية الانتخابية ستكون القيادات القديمة لحركة فتح الخاسر الأكبر**

أساسي كما هو معوّل عليه إلا في شكل إجراءات الانتخابات فحسب، ويمكن أن تؤدي نتائج الانتخابات إلى مخاطرات كبيرة على حركتي فتح وحماس. فرغم أن أخر استطلاع للرأي أجراه مركز الجزيرة للدراسات منح «فتح» 37% من أصوات الناخبين مقابل 34% لحماس، فإنه دلّ، في المقابل، على أن النسبة الأكبر من مؤيدي «فتح» يبدون استعدادًا أكبر للتصويت للقائمة التي قد يشكّلها القيادي الفتحاوي مروان البرغوثي، المعتقل في السجون الإسرائيلية، والذي لا يتماثل مع مواقف عباس. وفي حال خاضت قائمة تابعة للقيادي الفتحاوي السابق محمد دحلان الانتخابات البرلمانية، ستحوز على دعم 20% تقريبًا من مؤيدي «فتح»، ولا سيما في قطاع غزة.

### انتخابات فلسطينية تنذر بكارثة

شهدت انتخابات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2006، فوز الحركة الإسلامية «حماس» على حساب حركة «فتح»، ما جسد نجاح سلسلة طويلة من المحاولات الرامية إلى تقويض مؤسسات وبنى ديمقراطية تعمل لصالح الشعب الفلسطيني.

وكان الانقسام الفلسطيني والاحتراب السياسي بين حركتي فتح وحماس بداية لعنوان جديد من التدخلات الخارجية على الفعل السياسي الفلسطيني استمر قرابة الخمسة عشر عاما، الأمر الذي كرس الاستبداد الفلسطيني، وتم تعطيل الحياة السياسية والنيابية في مناطق السلطة الفلسطينية واستشرى الفساد المالي والسياسي في كل من السلطتين، الأمر الذي منح المشروع الصهيوني قابلية لاستغلال الأوضاع الفلسطينية.

منح تحديد موعد إجراء الانتخابات البرلمانية الفلسطينية بعد أربعة أشهر من تولي جو بايدن مقاليد الأمور في واشنطن، الرئيس عباس القدرة على إخضاع مسألة تطبيق المرسوم الرئاسي إلى خريطة مصالح السلطة، لكن قراره النهائي بشأن إجرائها بالفعل أو تأجيلها أو حتى عدم إجرائها مناط بعدة متغيرات على الساحة السياسية الفلسطينية، منها شعبية حركة فتح وتماسكها ومكانتها السياسية والاقتصادية من قبل توجهات بايدن تجاه عملية التسوية، التزام حركة حماس بالتوافقات الانتخابية التي جرت بين الطرفين في منتصف شباط/ فبراير في القاهرة، ودعم القائمة المشتركة بين فتح وحماس في حالة ما، ودعم عباس مرشحا وحيدا للرئاسة، بجانب الضغط الدولي على إسرائيل للموافقة على إجراء الانتخابات في القدس.

رغم محاولات تخطي العقبات التي تواجه العملية الانتخابية، خاصة في لقاء القاهرة، في منتصف شهر فبراير/ شباط، لكنها تظل تفاهمات ورقية بينما واقع الفلسطينيين ينذر بصعوبات جمة وتحديات وعرة أمام الحركتين بتياراتهما المتعددة، هذا بجانب الاعتقالات الإسرائيلية لناشطين في حماس بالضفة الغربية، والتهديدات الإسرائيلية لناشطين بعدم مشاركتهم في الانتخابات أو الدعوة إليها.

### «حركة فتح» نزول إلى النهر نفسه مرتين

أيا كان مصير العملية الانتخابية، سواء أجريت الانتخابات أو أجلت أو ألغيت، ستكون القيادات القديمة لحركة فتح الخاسر الأكبر في تلك العملية. فرغم التفاهمات مع حركة حماس حول العملية الانتخابية، فإن جملة من السياسات الفلسطينية التي تعيق سير العملية نفسها تؤثر على سيطرة وهيمنة حركة فتح بصورة كبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي حال أجريت الانتخابات التشريعية ولم تتمكن «فتح» من خوض الانتخابات بقائمة موحدة كما تريد، تشكل القائمة الموحدة طوق نجاة لها، وتضمن فوزها بأغلبية برلمانية يمكن لها تشكيل الحكومة.

في حين قد تكون خسارة حماس أقل من فتح، وذلك يتوقف على ما تفرزه الانتخابات الداخلية لحركة حماس في نيسان/ إبريل المقبل، التي يمكن أن تُحدث بعض التحالفات غير المرضية بين بعض قوائم الحركة والمستقلين وحتى قائمة «حماس»، ما يسمح بتغيير البيئة السياسية بشكل يحرم قيادة السلطة الفلسطينية و«فتح» من الاستحقاقات التي حظيت بها على مدار سنوات الاحتراب.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

## دعم البرغوثي

لن تطرح حركة حماس مرشحا للرئاسة أيا كانت نتائج الانتخابات التشريعية، لكنها لن تدعم ترشيح محمود عباس نفسه للرئاسة باعتباره مرشح فتح، لذا قد تستثمر حماس في تلويح مروان البرغوثي (الصورة) بنيته الترشح لرئاسة السلطة، ويمكن أن يحظى بدعم حماس له، كونه الأقرب لتصورها حول التحول الجذري في البيئة السياسية الذي يخدم مصالحها.

كما يمكن أن يحدث استمرار ترشيح مروان البرغوثي تأثيرا بالغا وشرخا عميقا في حركة فتح نفسها بين القيادات القديمة وقيادات حركة ما يسمى «الإصلاح»، خاصة أنه يحظى بدعم محمد دحلان والقيادات الأسيرة وشباب حركة فتح.

ويعد الموقف الإسرائيلي حاسمًا في توفير البيئة التي ستسمح بإجراء العملية الانتخابية، حيث إن إسرائيل تحتل القدس والبلدات والقرى الفلسطينية المحيطة بها.

# الوحدة الثوريّة كبديل عن الأوهام السلطويّة

إن مجرّد الحديث عن انتخابات «ديمقراطيّة» تحت ظلّ احتلال ما زال جاثما على الأرض ومستمرا بلا هوادة في مشروعه التوسّعي، هو اكثر ضروب العبث انحرافا عن ابجديّات المنطق البسيط

**تامر خرمه**

تستعد الفصائل الفلسطينية للاحتفاء بـ «عرسها الديمقراطي»، بعد الاتفاق على إجراء انتخابات عامّة بالتتالي، تبدأ بالمجلس التشريعي في شهر مايو/أيار القادم، ومن ثَمّ رئاسة السلطة في شهر تموز، لتنتهي بانتخابات المجلس الوطني في آب. جهابذة العمل السياسي المعتكفون في صومعات اللجان المركزيّة يعتبرون هذا الاتفاق «مكسبا وطنيا» من شانه إنهاء حالة الانقسام، واستعادة «الديمقراطية» التي تجمدت بعد انتخابات عامي 2005 و2006.

بعيدا عن غياب العلاقة السببيّة بين الانتخابات و«المصالحة»، بدليل أن الانقسام يمكن اعتباره من نتائج وتداعيات الانتخابات السابقة، تكمن المغالطة الكبرى في اعتبار أن مفهوم الوحدة الوطنيّة يعني بالضرورة اتّفاق «القادة» الذين تبوؤوا مناصبهم في غزّة ورام الله، بصرف النظر عن خيار الشارع الفلسطيني، والأولويّات الحتميّة التي تفرضها طبيعة القضيّة الفلسطينيّة، وجوهر الصراع مع المشروع الصهيوني.

### إلى النهر نفسه مرتين

لا يمكن لأيّة «وحدة» أن تكون «وطنيّة» بالمعنى الحقيقي للمفردة ما لم تكن وحدة شعبيّة قبل أيّ شيء آخر.. وفي الحالة الفلسطينيّة تحديدا فإن الوحدة التي تفرض ضرورتها في كافّة تفاصيل حياة الناس اليوميّة، بل وأحلامهم المستقبليّة، هي ثوريّة بطبيعتها، مناقضة بالمطلق لماهيّة مشروع الاحتلال، ووجوده المحض.

### تحرير أم دولة؟

بداية، إن مجرّد الحديث عن انتخابات «ديمقراطيّة» تحت ظلّ احتلال ما زال جاثما على الأرض ومستمرا بلا هوادة في مشروعه التوسّعي، هو أكثر ضروب العبث انحرافا عن أبجديّات المنطق البسيط. ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا: هل تعني إقامة سلطة فلسطينيّة «موحّدة»، أو حتّى دولة فلسطينيّة، بالضرورة تحرير فلسطين؟

الانحراف عن جوهر القضيّة الفلسطينيّة لم يبدأ- بصراحة- بإبرام اتفاقيّة أوسلو المشؤومة، بل تمتدّ جذور هذا الانحراف إلى لعنة العام 1974، المتمثلة في برنامج «النقاط العشر» وتأويلات «الحل المرحلي»، التي أفضت اليوم إلى سلطويّة برجوازيّة يتجسّد دورها المركزيّ في التنسيق الأمني مع الاحتلال، ومحاربة أيّة حالة ثوريّة محتملة!

قد يكون من المفيد تذكير جلاوزة الكهنوت الفصائلي بأبجديّات يدركها أطفال فلسطين.. التحرير يعني القضاء على المشروع الصهيوني، وعودة اللاجئين والنازحين إلى كلّ مدن وقرى أرض فلسطين المحتلّة الممتدّة من البحر الأبيض المتوسّط إلى نهر الأردن.. وهذا أمر يختلف تماما عن الرقص على حبال اللعبة الديمقراطيّة بين حواجز الاحتلال العسكريّة، أو التصفيق لخطبة «عصماء» تحت قبّة «البرلمان»!

اتّفاق حركتي فتح وحماس، وبقيّة الفصائل الفلسطينيّة، على المضي في هذه اللعبة «الديمقراطيّة»، والإصرار على التمسّك بـ «سلطة» وهميّة تحت نير الاحتلال الصهيوني، يعني ببساطة اختزال هدف التحرير بوهم الدولة.. البساط الأحمر، وحرس الشرف، ومراسم الاستقبال شيء، والنضال من أجل تحرير الأرض والإنسان شيء مختلف تماما. ولكن المفاهيم اختلطت ربّما على «المدافعين عن القضيّة» الذين يسعون إلى تقزيمها لتناسب مقاسهم! سلطة تحت ظلّ الاحتلال.. وانتخابات تهدف لتقاسم المناصب في صراع «سلمي» على «شرعيّة» ما، ليكبر هذا أو ذاك في نظر ما يسمّى بـ «المجتمع الدولي»، ويكون «أهلا» للتفاوض مع الأبديّة، وأنّه ماض في مشروعه لـ «استعادة يهوذا والسامراء»..

هذه هي باختصار ماهيّة اللعبة السمجة التي تحاول البرجوازيّة فرضها على الفصائل وعلى المشهد السياسي الفلسطيني!

### تفسخ البرجوازية الوطنية

صحيح أن البرجوازيّة الفلسطينيّة كانت- في بدايات مراحل النضال التحرري الوطني- صاحبة مصلحة في دعم المشروع الكفاحي الفلسطيني، بل وتبنّيه.. ولكن الواقع اليوم مختلف تماما، فالحديث عن وجود برجوازيّة وطنيّة فلسطينيّة- كطبقة- قد يكون صالحا لنسج حكاية خرافيّة لا صلة لها بأرض الواقع.. البرجوازيّة كطبقة اجتماعيّة في فلسطين، باتت مرتبطة تماما بالاحتلال الصهيوني، ومصالحها تتناقض تماما مع زوال هذا الاحتلال.. ولنا في «استثمار» رأس المال الفلسطيني في جدار العزل العنصري خير مثال على ذلك!

الجماهير- والفئات الشعبيّة المضطهدة في الضفّة الغربيّة، وقطاع غزّة، والأراضي الفلسطينيّة المحتلّة منذ العام 1948، هي صاحبة المصلحة الحقيقيّة في هزيمة المشروع الصهيوني، وبالتالي تحرير فلسطين بالمعنى الحقيقي للمصطلح.. أمّا تلك الطبقة- التي كانت يوما ما برجوازيّة وطنيّة- فقد تحوّلت منذ بداية تسعينيّات القرن الماضي إلى موقع الشراكة الاستراتيجيّة مع المشروع الإمبريالي، الذي تعتبر الصهيونيّة مجرّد جزء منه.

تفسّخ هذه الطبقة، وتحوّلها من خندق الشعب، إلى قاعات المراسم الدولتيّة، يعني أن التناقض معها لم يعد مجرّد تناقض ثانويّ يهون أمام التناقض مع الاحتلال، بل بات تناقضا تناحريًا، يستوجب النضال من أجل إزاحة أيّة سلطة مرتبطة وجوديًا بإرادة العدو.. لا بدّ من تسمية الأشياء بمسمّياتها، فالتنسيق الأمني هو تعاون مباشر مع الاحتلال يستوجب العقوبة القصوى، التي نصّ عليها ميثاق منظّمة التحرير المغدورة.

في هذا الإطار، تنبغي قراءة المعطيات في حال رغبت الفصائل حقًا في تمثيل إرادة الشعب الفلسطيني، بعيدا عن أوهام إقامة سلطة تحت ظلّ الاحتلال.. الخطوة الأولى التي تستوجب اتّخاذها هي العودة إلى ميثاق منظّمة التحرير، حتّى وإن استوجب الأمر استبدال هذه المنظّمة بتنظيم جديد يستند إلى الوحدة الشعبيّة، عوضًا عن الانصياع لرغبات البرجوازيّة التي باتت مصالحها الطبقيّة متناقضة تماما مع أي مشروع تحرّري ثوري. أمّا التهافت على نيل «الاعتراف» الدولي بـ «شرعيّة» ما فليس هو ما يحقّق الهدف المتمثّل في «تدويل» القضيّة الفلسطينيّة، التي سبق تدويلها فعلا بالكفاح المسلّح في سبعينيّات وثمانينيّات القرن الماضي. الانتخابات التي من الواضح أنّها تستهدف نيل «اعتراف» دولي بـ «شرعيّة» جهة قادرة على التفاوض مع المحتلّ، لا يمكن اعتبارها «مكسبا» وطنيًا يحقّق المصلحة العليا للشعب الفلسطيني.

### ما العمل؟

تمثيل الشعب الفلسطيني يستوجب قبل أيّ شيء آخر الدفاع عن حقّوقه ومصالحه، وهذا لا يتحقّق إلا بتبنّي مشروع ثوريّ، يستند إلى وحدة الجماهير الشعبيّة على الهدف الأوحد والأسمى المتمثّل في هزيمة المشروع الصهيوني، واجتثاثه من أرض فلسطين. عندها فقط يمكن الحديث عن شرعيّة شعبيّة، وبناء تنظيمي يعبّر حقًا عن هذا الشعب.

إعفاء الاحتلال من مسؤوليّاته، عبر إقامة كيان سلطويّ لا يشكّل أيّ خطر عليه، بل ويرتبط به طبقيًا واقتصاديًا، يتناقض جوهريًا مع مثل هذا المشروع، الذي أكّد الشعب الفلسطيني تمسّكه به في مختلف المحطّات والمنعطفات السياسيّة.. الانتفاضات الفلسطينيّة المستمرّة هي الردّ الشعبيّ الواضح والحاسم على كافّة تجليات مشروع ما يسمّى بـ «الحل السلمي». الطريقة الطبيعيّة الوحيدة للتعامل مع أيّ احتلال هي الكفاح من أجل إزالته. كما لا بدّ من العودة إلى أصل وجوهر الصراع مع العدو الصهيوني، باعتباره صراعا مع الإمبرياليّة العالميّة، وبالتالي مع أيّة طبقة اجتماعيّة ترتبط بها، أو تتحالف معها، سواء داخل فلسطين المحتلّة أو خارجها.

وهنا، لا بدّ من تسليط الضوء على ضرورة محاربة كافّة أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني، وتفعيل دور فلسطيني الخارج والشتات، للانخراط في كافّة أشكال النضال ضدّ مشاريع البرجوازيّة النفطيّة، التي لم تعد تخفي شراكتها الاستراتيجيّة مع الاحتلال.

> **لا بدّ من العودة إلى اصل وجوهر الصراع مع العدو الصهيوني، باعتباره صراعا مع الامبرياليّة العالميّة**

التسجيل للانتخابات إلكترونيا في الضفة الغربية (حازم بدر/فرانس برس)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

# المداورة على أزمة الشرعية في مراسيم الانتخابات الفلسطينية

من غير المتوقع أن تؤدي الانتخابات الفلسطينية إلى معالجة أزمة الشرعية، طالما انها ستتم بمعزل عن مسار يوائم بين عدالة القضية الفلسطينية، وضرورات إنقاذ المشروع الوطني

**أيمن أبو هاشم**

تشكّل المرجعيات الدستورية والقانونية، الناظم الأساسي الذي يحدد شرعية المنظومات السياسية التي تتولى إدارة الشأن العام، وهي المسألة التي يمكن من خلالها قياس منسوب شرعية أي نظام سياسي، ومدى تمثيل إرادة الشعب كمصدر للسلطات، في المؤسسات السياسية على اختلاف أشكالها. في تجارب الدول الديمقراطية، ثمة ضوابط تمنع اجتراء مراكز صناعة القرار، على محدودية شرعيتها وممارستها السياسية، أما في الأوضاع التي تهدر فيها البنى السياسية الحاكمة، المرجعيات القانونية الناظمة لها - كما في تجارب البلاد العربية - فتغدو الأزمات الوطنية والداخلية انعكاساً لسلطة القوى المهيمنة، على سلطة النصوص والقوانين، وإمكانية التلاعب بها. في الحالة الفلسطينية على وجه الخصوص، يثير مثل هذا النقاش حول مسألة الشرعية، في بعديها القانوني والسياسي، مشكلات وتعقيدات فركية، لعلّ السجال الدائر حول الانتخابات الفلسطينية (الرئاسية - التشريعية - المجلس الوطني) ما يكشف طبيعة ونوعية التحولات العميقة، التي تتعدى أزمة الشرعية في المؤسسات السياسية القائمة، إلى دلالات التباين الحاد في مواقف الفلسطينيين، حيال معنى، ووظيفة هذا الاستحقاق الانتخابي، في ظل غياب رؤية وطنية حول مستقبل القضية الفلسطينية برمتها. ما يفسر وجود عدة مقاربات، واستجابات مختلفة، في التعامل مع ملف الانتخابات، فرضتها أحداث ووقائع مفصلية، طالت ساحات الداخل والخارج، حيث أدى تموضع مركز القرار الفلسطيني في الداخل، عشية اتفاق أوسلو، إلى تهميش تجمعات اللاجئين في الخارج، وانسحاب مظلة ممثلهم الشرعي من فوق رؤوسهم. تُمهد تلك الخلفية حول تحولات المشهد الفلسطيني، إلى تقديم قراءة قانونية، تتناول دراسة وتحليل الآثار المترتبة، على مراسيم الانتخابات الفلسطينية، ومدى إمكانية التعويل عليها، في معالجة وترميم أزمة الشرعيات الفلسطينية بمختلف مستوياتها. لاسيما أن التفاهمات الوطنية، التي جرت تسوية الملف الانتخابي وفقاً لها، باتت صيغة مختلفة في الخطاب الفلسطيني الراهن، عن مفهوم التوافق الفصائلي، الذي طبع محطات منظمة التحرير الفلسطينية في أزمنة صعودها، وكان الباركود الوطني، والتجسيد العياني لمفهوم الشرعية الثورية، التي قامت على شرعية الإنجاز بالدرجة الأولى. آنذاك كانت تتطابق هوية المنظمة إلى حد بعيد، مع مضامين نظامها الأساسي، وتعكس اختصاصات وصلاحيات مؤسساتها، قوة تمثيلها لعموم الشعب الفلسطيني. كان المجلس الوطني، وفق النظام الأساسي لمنظمة التحرير، هو السلطة العليا للمنظمة، وبموجب (المادة 5) «يُنتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني، فيما تنص (المادة 6) على أنه إذا تعذر إجراء الانتخابات «استمر المجلس الوطني قائمًا إلى أن تنتهيا ظروف الانتخاب». الأمر الذي أنه ومنذ المجلس الوطني الفلسطيني الأول عام 1964، ولغاية الدورة الثالثة والعشرين الأخيرة له، والتي انعقدت في رام الله عام 2018، بقيَ تطبيق (المادة 6) هو القاعدة العامة في تشكيل عضوية المجلس. إذ لم نشهد ولا مرة طيلة عمر المجلس اللجوء إلى الانتخابات وفق (المادة 5). قد لا نجد غرابة في ذلك، إذا تتبعنا محطات نشأة وترسيخ مكانة المنظمة، حين كان التوافق الفصائلي قائما وممكناً، وفي تلك المراحل التي كانت شرعية الإنجاز لها الأولوية، على الشرعية الانتخابية الديمقراطية. بيد أن مياها كثيرة جرت، لاسيما في منعطفات الخلاف والانقسام الفصائلي، وحتى قبل بدء بصورة دورية سنوياً، حتى الدورة الطارئة التي عقدت عام 2009، لملء شواغر اللجنة التنفيذية، بعد انقطاع اجتماعات المجلس لأكثر من ثلاثة عشر عاماً، تعرضت لانتقادات قانونية وإجرائية كثيرة، يمكن العودة إلى ما كتبه حولها شيخ القانونيين الفلسطينيين، المرحوم الدكتور أنيس مصطفى القاسم في مقال بعنوان « الشرعية الفلسطينية في خطر».

> **أزمة العمل الوطني الطويلة والعميقة جعلت من أكثرية مجتمع اللجوء الفلسطيني في عداد المستقلين**

التساؤل إذاً، من وحي تحولات المرجعية الوطنية ووثائقها القانونية، يدور حول صلات المشروعية التي طرأت على المجلس الوطني، بالمراسيم الرئاسية المتعلقة بالانتخابات والتي صدرت في 15/ يناير 2021؟ والأجوبة عليه تقترن بدلالات ونوعية التوافق الفصائلي الجديد، الذي صدرت المراسيم بناءً عليه، لأنه توافق قام على محصلات الانقسام والتدهور، في المشروع الوطني الفلسطيني، وعلى ترميم شرعيات السلطتين في رام الله وغزة، وليس على رؤية وطنية لمعالجة أزمة المشروع الوطني، وتحديث رؤية قانونية تستجيب لضروراته وتحدياته. ذلك أن المدخل السليم للمعالجة المطلوبة، يكمن في إحياء المنظمة، وإعادة بناء مؤسساتها ابتداءً، وفي أساسها المجلس الوطني، الذي لم يعد التوافق الفصائلي مدخلاً لبث الحياة الوطنية فيه. حيث جاء الشق من المرسوم، والمتعلق بانتخابات المجلس من الناحية الزمنية، والتي حددها في 31 أغسطس/ آب القادم، مؤشراً على المدة القصيرة جداً، وغير الكافية لإجراء التحضيرات اللازمة لانتخاب المجلس. عدا أن انتخاب المجلس عن طريق «الانتخاب حيثما أمكن، وبالتوافق إذا لم يكن ممكناً» كما ورد في نص المرسوم، ما يشف عن نية واضحة لتطبيق خيار التوافق، وفق المحاصصة الفصائلية المعهودة. ما سينسحب بدوره في حال تمرير تعيينات المجلس بهذه الطريقة، على كافة مؤسسات المنظمة المنبثقة عنه «المجلس المركزي - اللجنة التنفيذية»، يعكس التعامل مع مشكلات التمثيل المتراكمة في المنظمة، تصلب العقلية التي تصر على تجاهل تحولات الواقع الفلسطيني في العقود الثلاثة الأخيرة، والتي دون معالجة تأثيراتها الوطنية الشاملة، يصعب التفكير بكيفية تصحيح التمثيل، بمختلف تعبيراته الديمقراطية، ومن أبرز الحقائق التي نجمت عن تلك التحولات:

التسجيل للانتخابات في غزة (محمود الهمص/فرانس برس)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مقابلة

# الانتخابات الفلسطينية... جدل العودة إلى نتائج الصناديق

اجرتها **نائلة خليل**

فاقت عملية تسجيل الناخبين الفلسطينيين نحو 93% من الناخبين، وهو ما يعكس تعطّشاً شعبياً للممارسة الديمقراطية. لكن في الوقت نفسه، لا يزال هناك قلق واسع إزاء نزاهة العملية الانتخابية وإنجازها الأهم بإنهاء الانقسام، فضلا عن الاعتراف الدولي بنتائج الانتخابات، ولقد كان اجتماع القاهرة للقوى الفلسطينية قد اتخذ قرارات محدّدة لضمان حرية العملية الانتخابية ونزاهتها، بما في ذلك إطلاق الحريات العامة، ووقف الاعتقال السياسي والاستدعاءات السياسية، وحرية الدعاية الانتخابية، وضمان عدم تدخل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة بأي شكل في عملية الانتخابات، والتوقف عن ملاحقة المواطنين على خلفية الانتماء السياسي أو حرية الرأي والتعبير. كما تقرّر تشكيل لجنة رقابة وطنية لمتابعة التنفيذ. وتشكيل محكمة قضايا الانتخابات، بالتوافق من قضاة مشهود لهم بالنزاهة والاستقلالية السياسية

1. ما هي اسباب تقديم الانتخابات على إنجاز المصالحة التامة؟
2. هل تقويض حل الدولتين دفع بمسيرة المصالحة؟
3. لماذا إذا لم يتضمن إعلان القاهرة توصيات المجلسين المركزي والوطني بإلغاء كل الاتفاقيات مع إسرائيل؟
4. ماذا بخصوص تخوف الشارع الفلسطيني من ان تكرس الانتخابات حالة التشرذم الفلسطيني، فضلا عن الشكوك حول سماح إسرائيل بمشاركة القدس؟
5. نجد في نص بيان القاهرة تناقضا بين حرية التعبير وبين شروط الترشح
6. ما هي الإستراتيجية الفصائلية المتفق عليها بعد الانتخابات؟

## مصطفى البرغوثي

**لا شروط للترشح بناء على الالتزامات السياسية**

**إنهاء الاحتلال وإقامة دولة مستقلة هو الشعار الصحيح**

1 أنا أعتقد أن هذا خطأ، وكان الأفضل أن يتم إنجاز المصالحة قبل الانتخابات، ونحن اقترحنا كصيغة منطقية تشكيل حكومة وحدة وطنية تقوم بمعالجة كل مظاهر الانقسام أو معظمها، وتعد نفسها للانتخابات باعتبارها حكومة تضم الجميع. للأسف هذا الاقتراح لم يقبل، وحدث أن الانتخابات ستبدأ، واعتبارها وسيلة من وسائل إنهاء الانقسام، لكن لا يوجد ضمانات، ومن الاقتراحات التي تم التوافق عليها «تعهد باحترام نتائج الانتخابات، وأن يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية بعد الانتخابات».

2 كلمة حل الدولتين كلمة لا أعرف ما معناها، لأن هذه الكلمة لا تعني أن هناك دولة فلسطينية حقيقية مستقلة وذات سيادة ولها حدود واضحة على جميع الأراضي المحتلة، أنا أعتقد أن خطة صفقة القرن ما زالت قائمة، ورئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو يستمر في تطبيقها، وهي أصلاً خطة إسرائيلية قبل أن تكون أميركية، لذلك الخطر قائم. لا أعتقد أن الانتخابات تجري تحت سقف أوسلو كما قيل، هذا غير صحيح، بل هي تجري كما اتفقت الفصائل الفلسطينية على أساس اجتماع الأمناء العامين الفلسطينيين في إسطنبول وراء الله عام 2020، والتي تضمنت أيضاً التحلل من الاتفاقيات الماضية، وتجري على أساس وثيقة الوفاق الوطني 2006.

أنا ضد فكرة أن المجلس التشريعي هو نتاج أوسلو، وهذا يدل على أن معظم الناس لم يقرؤوا اتفاق أوسلو، لأنه لم ينص إطلاقاً على تشكيل مجلس تشريعي، بل نص على تشكيل مجلس إداري ينتخب مباشرة من الناس ويصبح مجلساً تنفيذياً؛ أي مجلس وزراء ويقوم بمهمات التشريع والمهمات التنفيذية، وتخضع تشريعات هذا المجلس الإداري لموافقة إسرائيل، هذا لا ينطبق على المجلس التشريعي الذي تشكل، ولا على انتخاباته، بل على العكس جزء كبير من القوى الوطنية الفلسطينية بما فيها المبادرة الوطنية الوطنية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحركة «حماس»، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تقول إنها ترفض اتفاق أوسلو وتدعو إلى إلغائه من الأصل. لذلك القول إن الانتخابات محكومة بسقف أوسلو فيه تجنٍ وغير دقيق.

3 كان من الممكن أن تصدر هذه ضمن نقاط إعلان القاهرة، وتم الموافقة عليها، ولكن للأسف بعض الفصائل المشاركة كان تريد أن تحدد أي قرارات مقصودة بشكل محدد، من منطلق أنها ضد اتفاق أوسلو، وهذا أدى إلى خلاف، لكن نحن نستند إلى قرارات المجلسين الوطني والمركزي التي نصت على التحلل من هذه الاتفاقيات.

أنا أعرف أن هناك اتجاه بحسب الزمن حتى يعود إلى المفاوضات، واتجاه يراهن على الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن، ونحن في المبادرة الفلسطينية سنخوض الانتخابات ضد هذا الاتجاه وسنحاول أن نكسب الجمهور لصالح المواقف المناهضة لأوسلو، والاعتماد على المفاوضات العقيمة التي ثبت فشلها.

وهنا سيكون صراع، لكن في نهاية المطاف الذي سيقرر نحو أوسلو أو ضدها هو الشعب الفلسطيني، الذي إذا انتخب من هم مناصرين لأوسلو ومن يريدون العودة إلى ساحة المفاوضات فسيتحمل المسؤولية، وإذا انتخب من عارض أوسلو تاريخياً هم أي الشعب سيكون قد سار في القضية الفلسطينية

4 بالاتجاه الصحيح، إذاً القضية بيد الشعب إذا تمت الانتخابات بموعدها.

موضوع القدس محسوم، لن تكون هناك انتخابات من دون القدس، ونحن قلنا أكثر من مرة إذا حاولت إسرائيل إلغاء الانتخابات يجب أن نجريها رغمًا عن إسرائيل، وهذا لا يعني إجراءها خارج أسوار القدس، يجب جعل الانتخابات واحدة من معارك المقاومة الشعبية، وهذا أفضل دعاية للقضية الفلسطينية عامة القدس لعمل الدعاية الانتخابية، واعتقلت التشريعية والرئاسية، كانت إسرائيل تسمح بالتصويت في بعض مراكز البريد، لكنها كانت تمنع الدعاية الانتخابية، وأنا الوحيد في الانتخابات الرئاسية الذي كان لدي إصرار على الذهاب إلى 2005 و2006 شاركت في الانتخابات حينها خمس مرات، وهذا الاعتقال هو شكل من أشكال المقاومة الشعبية، وذات الأمر تكرر معي ومع مرشحين آخرين في الانتخابات التشريعية. بالنسبة لموضوع خطر شرذمة الشتات الفلسطيني أعتقد أن هذا خطر قائم منذ توقيع اتفاق أوسلو، وخطر قائم على الأرض اليوم، ونحن ندعو إلى إعادة التكامل بيننا وبين شعبنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 والخارج والداخل. وحول انتخابات المجلس الوطني بالطبع نحن نشعر بقلق لأنه آخر مرحلة في الانتخابات، وهناك خشية أن يتم تعطيلها أو تأجيلها. نحن نخشى ذلك، وهذا سبب الإصرار في إعلان القاهرة على الترابط الوثيق بين مراحل الانتخابات الثلاث، وسوف نسعى بكل طاقتنا لذلك، وهناك خطر قائم، لكن في نهاية المطاف يجب أن نسأل هل الشعار القديم «إنهاء الاحتلال وإقامة دولة مستقلة» هو الشعار الوحيد الصحيح، أنا لا أوافق على ذلك بل أرى أن المسألة اليوم أصبحت أكبر من إنهاء الاحتلال، وبات هدف النضال الوطني هو «إسقاط نظام الأبارتهايد العنصري الإسرائيلي في كل فلسطين التاريخية»، ما يعني حق العودة لجميع اللاجئين دون استثناء.

5 كان هناك شرط موجود وهو الالتزام بمنظمة التحرير، وهذا الشرط أزيل وتم تعديله في المراسيم بقانون التي عدلها الرئيس، وبات الشرط هو الالتزام بالقانون الفلسطيني الأساسي المعدل عام 2003، وبالتالي لا يوجد إلزام بأي خط سياسي. في عام 2007 كان من يريد الترشح عليه أن يتعهد الالتزام بمنظمة التحرير، وما وقعت عليه من اتفاقيات، وهذا تم إزالته في التعديلات على القوانين التي قام بها الرئيس محمود عباس مؤخرًا، لذلك لا شروط على الإطلاق. الخشية دائمًا قائمة، واستمرار الانقسام ووجود سلطتين سلطة في الضفة الغربية وسلطة في قطاع غزة طبعًا هذا خطر حقيقي، لذلك كنا نفضل أن يبدأ الأمر بتشكيل حكومة وحدة وطنية، وموضوع الحريات هو أكبر تحدٍ تواجهه الانتخابات.

لن يحل الأمر من قبل سياسيين، بل من قبل الشعب الذي إذا صوّت مع برنامج المقاومة ورفض أوسلو، فإن هذا سيكون له تأثير أكبر من ألاف الخطابات واللقاءات.

6 لا يوجد اتفاق، هناك فصائل فلسطينية تريد أن تعود للتفاوض، وقوى ترفض ذلك والمبادرة الوطنية من هذه القوى الأخيرة، ونحن نصرّ على إستراتيجية وطنية بديلة لنهج المفاوضات وأوسلو الذي فشل، والإستراتيجية التي نطرحها هي التركيز على تغيير ميزان القوى عبر ست وسائل حسب رؤية المبادرة الوطنية.

## خضر عدنان

**الانتخابات ليست الحلّ الأمثل للوحدة الفلسطينية**

**اتفاقات التسوية أسقطت حق شعبنا بالمقاومة**

1 كان الأولى الوصول إلى برنامج نضالي فلسطيني لمقاومة الاحتلال والتحلل فلسطينياً من اتفاقات التسوية التي أخرت وعطلت المقاومة الحقيقية للمحتل، والحقيقة أننا لم نستطع في القاهرة الوصول لاتفاق على أي برنامج سياسي، ولم نملك رؤية مشتركة لوضع حل للحالة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، لذلك كان الذهاب للانتخابات، والذي اعتبرناه ذهابًا لحلبة المصارعة ومن يفوز هو الذي ينفذ رؤيته وبرنامجه.

2 رحيل الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب ومجيء الرئيس الحالي جو بايدن لن يغير الكثير في السياسة الأميركية المنحازة للكيان الصهيوني والظالمة لشعبنا الفلسطيني وأرضه المقدسة.

وسواء رحل نتنياهو أم بقي فالمجتمع الاحتلالي الصهيوني يذهب لليمين أكثر، والرهان على التغيير فيه خاسر، وكل المُنتخبين منهم يريدون للسلطة دورًا وظيفيًا أمنيًا لحراسة مستوطنتهم الكبرى «إسرائيل»، والتغييرات للمحتل على الأرض بالقدس والضفة الغربية جعلت إقامة أي كيانية جغرافية فلسطينية دون القدس وكانتونات مقطعة بالضفة، والليل كاملاً للمحتل، وأوقات كثيرة من النهار له، ولا سيما بمحاذاة المستوطنات والحواجز المنتشرة بالضفة.

3 هي بالفعل الانتخابات ستفعل ذلك، وتقسم المقسم بفعل الاحتلال والتهجير القسري والإبعاد عن فلسطين، فمن لا يستطيع دخول فلسطين لن يملك الحق بالتصويت، وكأنه ليس بفلسطيني، وليس له الحق بانتخاب من سيقرّر عنه، وطبعاً لا مشاركة لأهلنا الفلسطينيين الصامدين بفلسطين المحتلة عام 1948، ولا نعرف للآن ماذا سيكون موقف المحتل رفضًا أو سماحًا لأهلنا في القدس حول المشاركة بالانتخابات، ولنا تجربة سابقة بإبعاد المحتل نوابًا ووزيرًا مقدسيين عن القدس.

4 الحقيقة أن الأصل وجود ضمان للحريات ومتشبث به فلسطينيًا وخاصة ممن يقود السلطة التنفيذية، فكيف نناضل للحرية وباسم التحرير والاستقلال ونكمم أفواه بعضنا البعض، ويحظر البعض الآخر تحت أي مسوغ كان؟ الحرية لا تتجزأ زمانًا أو مكانًا ولا ظرفاً، ولست متفائلاً بتغيير جذري للحريات، خاصة بالضفة المحتلة، فمن يرد ذلك ليعترف أولاً بخطيئته بتكبيل وحظر الآخرين، واعتقالهم وملاحقتهم، وليعد ما صادره للمقاومة، وينه حظر النشاطات الطلابية، وتعطيل دور المساجد والجامعات، وبلغ اللجنة الأمنية باريحا، ويغلق سجونه، وينه قيد السلامة الأمنية للتوظيف والترخيص وتجديده للمؤسسات الخيرية والإعلامية والتعليمية والصحية وغيرها، إذ وصل الأمن لعديد المفاصل اليومية تكبيلاً.

الرئيس محمود عباس «أبو مازن» فرض بمراسيم وقبضته على القضاء غير المستقل أن يكون الكل تحت رقبة التسوية وأوسلو الخطيئة ومنظمة التحرير التي لم يعد تشكيلها على أسس جديدة تسمح بدخول التيار الإسلامي والمعارضين لاتفاقات التسوية، لذا فأي تجمع يعتريه النقص دون الكل؟ ومن يتشبث بالحق الكامل في فلسطين؟ إنه لا أحد يملك ناصية الحق التامة دون من دفع الثمن كاملاً دمًا فقضى ولم يبدل، فعجبا ممن يعتبر نفسه ممثلاً شرعيا وحيداً وهو يسالم محتله على معظم فلسطين.

5 اتفق مع الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي طارق النخالة بأن الأصعب على حركتي فتح وحماس هو اليوم التالي للانتخابات، وأن توصيفة الانتخابات ليست الحل الأمثل للوحدة الفلسطينية وترتيب البيت الفلسطيني في مواجهة المشروع الصهيوني والتطبيع العربي المهين.

لا أعتقد أن صف أوسلو سيغير كثيرًا تجاه المقاومة، إذا ما كانت النتيجة صعود حماس ومعارضي أوسلو، ولا أظن أن حماس ستتخلى عن المقاومة، وأهمها المسلحة في مواجهة الاحتلال.

6 إن أس المشكلة اليوم أننا مع ترحيبنا بالمقاومة الشعبية، إلا أن من ينادون بها لا يعلنون تأكيدهم على حق شعبنا بالمقاومة المسلحة، الأمر الذي أسقطته اتفاقات التسوية، وحقنا بالمقاومة وأساس وجودنا كمقاومة كله نابع من وجود الاحتلال، من هنا نستمد شرعيتنا التي ليست بنطاق الاستقتاء لجزء محدود من شعبنا بمنطقة جغرافية محدودة تحت حراب الاحتلال وأذوناته.

أود القول إنه بات واضحًا للكل اليوم موقف حركة الجهاد الإسلامي من عدم المشاركة بالانتخابات التشريعية القادمة، الأمر الذي انسجمت فيه القواعد الحركية مع القيادة للحركة.

أريد الإشارة هنا إلى الرسالة التي بعثتها السلطة الفلسطينية إلى الإدارة الأميركية الجديدة حول الدولة الفلسطينية على أراضي العام 1967، فنحن نرفض أن يتكلم أي أحد، ويقول إن كل القوى الفلسطينية وافقت بالقاهرة أو أي مكان على إقامة دولة فلسطينية على حدود العام 1967، ونؤكد أننا لن نقبل دون كل فلسطين محررة.

إنّ رسالة السلطة الفلسطينية للجهات الأميركية، باعتبار أنّ الحوار الذي حصل في العاصمة المصرية القاهرة والانتخابات المزمع عقدها تشير إلى موافقة كل القوى الفلسطينية على إقامة دولة فلسطينية على حدود العام 1967، هي تقويل لتلك القوى، خاصة الرافضة للتسوية وأوسلو.

إنّ الاجتماعات التي تدعو لها السلطة الفلسطينية وتحاول فيها جمع الفصائل، تحاول السطو سحب القوى إلى مربعها، مربع التسوية، واستغلال تلك الجلسات واللقاءات والحوارات بأن تبعث رسائل دولية بأنّ القوى الفلسطينية معها، وهي تقترب أكثر إلى نهج التسوية، وهذا أمر مرفوض.

الأصل أن هذه الاجتماعات هي لترتيب الوضع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وأن يبقى العنوان هكذا، نحن لا نجتمع مع أي جهة فلسطينية لنقترب من أوسلو أو نهج التسوية الذي رفضناه منذ البداية إلى اليوم.

هذا الموقف بحاجة لصوت عالٍ من كل النخب الفلسطينية التي حضرت، والتي لم تحضر، ومن كل شعبنا الفلسطيني في الشتات وفي الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، وفي قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس، والتأكيد على أن التفريط بأي ذرة من فلسطين جريمة وخيانة لدماء الشهداء وأهالي الأسرى.

## انتخابات فلسطينية لتقويض الديمقراطية

**حسام أبو حامد**

حدد الرئيس الفلسطيني محمود عباس 22 مايو/ أيار و31 يوليو تموز القادمين، موعدين لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية. في هذه المرة، تم الاعتناء بالتفاصيل، فتوافقت «فتح» و«حماس» بشأن الجهاز الأمني المسؤول عن تأمين التصويت، والمحكمة التي ستبت في الطعون الانتخابية وستتولى الفصل في الخلافات القانونية المحتملة، والتي طالما كانت موضع خلاف بينهما، مما يوحي بأن الأمور تمضي قدما بعدما عطل الخلاف الفلسطيني الداخلي أي فرصة لإجراء الانتخابات على طول خمسة عشر عاما. هل يمكن أن يحظى الفلسطينيون بانتخابات ناجحة؟

الانتخابات الفلسطينية وفق مرجعيات اتفاقيات أوسلو تجعل من الديمقراطية الفلسطينية ديمقراطية ناقصة، ليس فقط لأنها تتم في ظل استمرار الاحتلال، بل أيضا لأنها تستبعد مشاركة نصف الشعب الفلسطيني اللاجئين في الشتات، ناهيك عن أنه لا ضمانات حتى الآن لمشاركة فلسطيني القدس المحتلة (350 ألفا) في هذه الانتخابات، وقد أكد الرئيس الفلسطيني، في غير مناسبة، أنه لا انتخابات فلسطينية بدون القدس، وفي مرسومه الأخير القاضي بإجراء الانتخابات دعا الفلسطينيين في «القدس وجميع محافظات الوطن» للإدلاء بأصواتهم في «انتخابات حرة ومباشرة». لم تتبنى السلطة الفلسطينية حقيقة الموقف الإسرائيلي قبيل الإعلان مرسوم الانتخابات، متوقعة ضغوطا من دول أوروبية وعربية على إسرائيل حتى لا تعطل الانتخابات في المدينة. ويبقى السؤال الذي تغير ليبدو أن الولايات المتحدة، وأعضاء آخرين في الأسرة الدولية، سوف يقبلون بنتائج تلك الانتخابات إن فازت فيها «حماس». صحيح أن إسرائيل وحماس تفاوضتا طوال السنوات الماضية عبر وساطة مصرية، لكن هل إسرائيل مستعدة للتفاوض مع حكومة فلسطينية تقودها «حماس» أو فتح قنوات مباشرة معها؟ هل سيتكرر على هذا الصعيد سيناريو انتخابات 2006؟

لا يمكن للفلسطينيين أن ياملوا في انتخابات ناجحة، سواء كانت رئاسية أو برلمانية أو محلية، تؤدي إلى تجديد ديمقراطي، دون إصلاح مؤسسي طال انتظاره، بما في ذلك إعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية (م ت ف) التي ظلت ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني قبل أن تتحول إلى أداة للتمديد لسلطة الرئيس محمود عباس. أما انتخابات المجلس الوطني المعلنة في آب/ أغسطس القادم فلا يتوفر لها الوقت ولا التحضير ولا الآليات التي تضمن لها أن تعكس تمثيلا حقيقيا، ولكنها ستتم الديمقراطية الأسمية الفلسطينية التي تجدد للساسة الفلسطينيين «تفويضهم الديمقراطي» من قبل الأطراف الدولية المانحة، حتى وإن لم تُحدث صناديق الاقتراع فارقا يذكر. التأييد الشعبي لفتح في الضفة الغربية وحماس في غزة آخذ في التضاؤل، ويستمرون في إحكام قبضتهم في رام الله وغزة من خلال الاستبداد والقمع والفساد. ولن تكون الانتخابات القادمة تدريبا على ممارسة الوحدة الفلسطينية بقدر ما ستتيح للطرفين تكريس الهيمنة في منطقتيهما، لتصبح الانتخابات مجرد إجراءات تقنية لا تحقق بالضرورة الديمقراطية، فاللجوء الى صناديق الاقتراع لم يعد خصلة لصيقة بالنظم الديمقراطية، بل يخدم كذلك مصالح الطبقات المسيطرة في النظم الاستبدادية.

ستدعم الانتخابات الوضع القائم الذي لا يسمح بديمقراطية حقيقية، ولن يؤدي الى قيادة ديمقراطية وتمثيلية. لم يكن إعلان الانتخابات استجابة لمطالب شعبية فلسطينية بل نتيجة ضغوط وشروط خارجية، دولية وإقليمية. فبعد تهميش من إدارة ترامب، ترغب سلطة محمود عباس في رام الله، وتشاركها في هذه المصلحة حركة حماس في غزة، بإرسال رسالة واضحة إلى الإدارة الأميركية الجديدة مفادها أنهم مستعدون للتعاون، وهم مستعدون لتلقي المساعدات المالية، والاعتراف الدبلوماسي الدولي. إذا، لا انتقال ديمقراطيا ولا إصلاح للنظام السياسي الفلسطيني، بل ديمقراطية اسمية، فبدلا القمع والاستبداد قد تجذّرت فلسطينيا ولم يعد بالإمكان تغييرها عبر إجراء جزئي يتمثل في الانتخابات، يسهم فيه، عن غير قصد، الناخب الفلسطيني والفصائل الفلسطينية الأخرى، في تجديد شرعية الحرس القديم ذاته في غزة ورام الله. إنها انتخابات ستقوّض الديمقراطية الفلسطينية، كثير من الفلسطينيين يعون ذلك، ولنا ألا نستغرب إذا ما كانت نسبة المشاركة الشعبية فيها منخفضة.

قضية

سجلت الخطوة الرسمية والنهائية لتكريس الانقسام في القائمة المشتركة، في الانتخابات الإسرائيلية يوم الرابع من شباط/فبراير 2021، إلا أن نذره العلنية كانت تلوح في الأفق منذ بضعة أشهر إلى الوراء، وخصوصا في أواخر أكتوبر/تشرين الأول ومطلع نوفمبر/تشرين الثاني 2020، بعد إلغاء النائب منصور عباس نتائج تصويت في الكنيست الإسرائيلي على إقرار تشكيل لجنة تحقيق برلمانية ضد شبهات تورط بنيامين نتنياهو في قضية الرشاوى التي رافقت شراء إسرائيل قبل أعوام عدة غواصات جديدة من طراز دولفين، وموافقة نتنياهو على السماح لألمانيا ببيع مصر غواصتين نوويتين

# انقسام على وهم التأثير
# فلسطينيو الداخل

## ■ حرب الأنا بددت كثيرا من إنجازات القائمة المشتركة

## ■ تعارض المواقف السياسية انعكس سلبا على المجتمع الفلسطيني

**نضال محمد وتد**

في الرابع من فبراير/شباط الماضي، وفي ساعات النهار، خطا عضو الكنيست، منصور عباس، نائب رئيس الحركة الإسلامية الجنوبية، ورئيس كتلة «القائمة العربية الموحدة» ضمن القائمة المشتركة للأحزاب العربية، برفقة كل من النائب إيمان خطيب ياسين ورئيس بلدية سخنين مازن غنايم، إلى قاعة لجنة الانتخابات المركزية للكنيست، ليقدموا نهائيا قائمة «القائمة العربية الموحدة» ويضعوا حدا نهائيا قانونيا ورسميا لأي بصيص أمل بالتوصل إلى اتفاق يحول دون انشقاق القائمة المشتركة للأحزاب العربية في الداخل الفلسطيني ويكرس انشقاق القائمة إلى قائمتين تخوضان الانتخابات، فيما كانت باقي الأحزاب الثلاثة المشكلة للقائمة المشتركة وهي التجمع الوطني الديمقراطي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحركة العربية للتغيير، تعلن فجر ذلك اليوم عن توصلها لاتفاق خوض الانتخابات في قائمة واحدة والاحتفاظ باسم القائمة المشتركة وشارتها الانتخابية وهي ض.ع، والرمز البصري رباعي الألوان: أحمر أخضر أصفر برتقالي، التي يرمز كل منها لحزب من مركبات القائمة فالأول للجبهة (الأحمر) والثاني للحركة الإسلامية (الأخضر) والثالث للحركة العربية للتغيير (الأصفر) وأخيرا البرتقالي الذي يرمز للتجمع الوطني.

ومع أن الخطوة الرسمية والنهائية لتكريس الانقسام في القائمة المشتركة، في الانتخابات الإسرائيلية سجلت رسميا يوم الرابع من شباط/فبراير 2021، إلا أن نذره العلنية كانت تلوح في الأفق منذ بضعة أشهر إلى الوراء، وخصوصا في أواخر أكتوبر ونوفمبر 2020، بعد إلغاء النائب منصور عباس نتائج تصويت في الكنيست الإسرائيلي على إقرار تشكيل لجنة تحقيق برلمانية ضد شبهات تورط بنيامين نتنياهو في قضية الرشاوى التي رافقت شراء إسرائيل قبل أعوام عدة غواصات جديدة من طراز دولفين، وموافقة نتنياهو على السماح لألمانيا ببيع مصر غواصتين نوويتين.

كانت هذه النذر العلنية التي رافقت بدء اتجاه النائب منصور عباس العلنية تحت خيمة القائمة المشتركة للحديث عن نهج جديد يقوم على التعاون البرلماني مع رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ودعم نتنياهو في مشاكله السياسية مقابل تحقيق مكاسب عينية وخدمات للمجتمع الفلسطيني، تحت شعار محاولة استغلال القائمة لنتنياهو، واستغلال نتنياهو للقائمة.

أما في الواقع فقد اتضح أنه منذ انتخابات نيسان، وتحديدا في يوم حل الكنيست الحادية والعشرين في 29 أيار 2015 بعد أن تعذر على نتنياهو تشكيل حكومة، فقد كان النائب عباس شرع في مد خيوط اتصال مع رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، تتعدى حالات التعاون العادية في تصويتات النواب العرب على قضايا مطلبية وقوانين، وتفاهمات مع الائتلاف الحكومي، إلى الانتقال للتعاون السياسي والائتلافي المباشر مع نتنياهو ومقايضة دعمة لإبقاء على الائتلاف وفي مشاكله العالقة مقابل مطالب تخدم المجتمع العربي، وهو ما اعتبره الشركاء في القائمة المشتركة مقايضة للموقف الوطني بالخدمات والحقوق المستحقة للفلسطينيين في الداخل ودفع ثمن سياسي مقابل حق أساسي.

لكن محادثة هاتفية في برنامج إذاعي هزلي إسرائيلي مع نائب سابق عن الحركة الإسلامية، هو المهندس عبد الحكيم حاج يحيى، تمت في 24 سبتمبر/أيلول، بعد الانتخابات المعادة في 17 سبتمبر 2019، وبعد عودة تشكيل القائمة المشتركة، كشف عن أن بنيامين نتنياهو كان اتصل سرا بالنائب منصور عباس عبر كل من مستشاره الشخصي نتان إيشل ورئيس ائتلافه ميكي زوهر، وحاول التوصل معه إلى صفقة مقابل التصويت ضد حل الكنيست، إلا أن نتنياهو رفض شروط عباس بحسب ما أكد رئيس ائتلاف نتنياهو عضو الكنيست ميكي زوهر لموقع يديعوت أحرونوت. وأوضح هذا الكشف المقال المفاجئ الذي كان نشره المستشار الشخصي لنتنياهو، نتان إيشل في يونيو/ حزيران من نفس العام داعيا لفتح صفحة جديدة من التعاون مع النواب العرب، فيما كان نتنياهو يواصل علنا تحريضه العنصري والدموي ضد الأحزاب العربية بما فيها الحركة الإسلامية واصفا هذه الأحزاب بأنها مناهضة للصهيونية ومؤيدة للإرهاب.

بعد تجربة الانقسام الأولى للقائمة المشتركة في انتخابات إبريل/ نيسان 2019 (للكنيست الحادية والعشرين) والذهاب لانتخابات مجددة في 17 سبتمبر2019، بقائمة موحدة، ثم في مارس 2020، بدا أن الشركاء العرب في القائمة المشتركة تغاضوا عن «تجربة» التواصل مع نتنياهو، كما تغاضت الحركة الإسلامية بدورها، ضمن القائمة المشتركة على تصويتات خلافية على قوانين تتعلق بالعلاج القسري للمثليين، والاكتفاء بزوبعة لبعض الوقت سرعان ما خفتت لكن رواسبها ظلت عالقة في الأذهان، وفي الوعي الجمعي للفلسطينيين في الداخل، لتعود هذه القضية لتثار مجددا في الأشهر الأخيرة، مع إصرار الحركة الإسلامية على خطها الجديد بشأن «استغلال نتنياهو» من جهة جهة، وحرب «الأنا» والتنافس على من صاحب تحقيق الإنجازات التي تدعي القائمة المشتركة أنها حققتها بفضل التعاون المشترك لنوابها الـ15 بما فيهم نواب الحركة الإسلامية ومحاولات النائب منصور عباس لنسبها لنفسه ولما سماه بخطاب المطالب أمام نتنياهو، في إشارة لكلمة له أمام الهيئة العامة للكنيست في مطلع نوفمبر، ثم بعد ذلك بأسبوع تقريبا، خلال مشاركة نتنياهو عبر موقع «زوم» في جلسة للجنة مكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربي، التي يرأسها منصور عباس، عندما حمل الأخير خطابا مهادنا أمام نتنياهو ووزير الأمن الداخلي معلنا وسط ذهول وغضب باقي النواب العرب، أن الشرطة حالت دون وقوع جرائم كثيرة وسفك للدماء، فيما يرى المجتمع الفلسطيني ككل والفعاليات السياسية والمجتمعية أن الشرطة الإسرائيلية والحكومة، تغض الطرف عن جرائم القتل ونشاط العصابات الجريمة المنظمة في المجتمع الفلسطيني، وهو ما أوقع في العام الماضي وحده نحو 113 قتيلا من أبناء المجتمع الفلسطيني في الداخل.

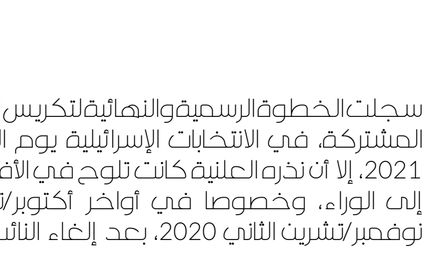

اللجمع رفض دعم أي من رؤساء الأحزاب الصهيونية (أحمد غرايلي/فرانس برس)

### حرب تخوين وتكفير وتشويه وشيطنة

وعلى الخطاب السياسي بين الحركة الإسلامية الجنوبية بقيادة منصور عباس، وبين الجبهة بقيادة رئيس القائمة المشتركة، النائب أيمن عودة، من جهة، وحرب «الأنا» والتنافس على من صاحب تحقيق الإنجازات التي تدعي القائمة المشتركة أنها حققتها بفضل التعاون المشترك لنوابها الـ15 بما فيهم نواب الحركة الإسلامية ومحاولات النائب منصور عباس لنسبها لنفسه ولما سماه بخطاب المطالب أمام نتنياهو، في إشارة لكلمة له أمام الهيئة العامة للكنيست في مطلع نوفمبر، ثم بعد ذلك بأسبوع تقريبا، خلال مشاركة نتنياهو عبر موقع «زوم» في جلسة للجنة مكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربي، التي يرأسها منصور عباس، عندما حمل الأخير خطابا مهادنا أمام نتنياهو ووزير الأمن الداخلي معلنا وسط ذهول وغضب باقي النواب العرب، أن الشرطة حالت دون وقوع جرائم كثيرة وسفك للدماء، فيما يرى المجتمع الفلسطيني ككل والفعاليات السياسية والمجتمعية أن الشرطة الإسرائيلية والحكومة، تغض الطرف عن جرائم القتل ونشاط العصابات الجريمة المنظمة في المجتمع الفلسطيني، وهو ما أوقع في العام الماضي وحده نحو 113 قتيلا من أبناء المجتمع الفلسطيني في الداخل.

### حرب تخوين وتكفير وتشويه وشيطنة

كان لا بد من هذا التسلسل الزمني في الأحداث لفهم حالة التنافر التي سادت داخل القائمة المشتركة مع ظهور بذور الفرقة الأولى، وعدم بذل الطرفين في الواقع جهدا حقيقا لتفادي الانقسام، علما بأن التجمع الوطني الديمقراطي قدم مبادرة من 7 نقاط لمحاولة رأب الصدع، كما حاولت اللجنة القطرية لرؤساء البلديات العربية عقد جلسة مفاوضات وتفادي الانقسام. بين هذه المحاولات دارت حرب إعلامية جرى خلالها استحضار الدين والعقيدة، وتبادل حملات من التخوين (من قبل نشطاء وقياديين في الأحزاب الوطنية) مقابل التكفير والتحريض البائس على الخصوم (من قبل نشطاء وقياديين في الحركة الإسلامية الجنوبية) وكأن الطرفين حزبان أو خصمان في منافسة انتخابية على الحكم في دولة مستقلة وليسا أحزابا تنشط، في مجتمع يعاني من كل صنوف الاضطهاد والتمييز العنصري، وتغشى الجريمة المنظمة.

### انقسام سياسي ومخاطر شرخ اجتماعي داخلي

يعكس الانقسام في القائمة المشتركة، وخوضها الانتخابات في قائمتين منفصلتين، حقيقة انقسام سياسي في التوجهات وبين نهجين، نهج تمثله الإسلامية بقيادة منصور عباس، وحزب جديد بدعيمه يقوده محمد راوشة بشأن التأثير في سياسات الحكومة الإسرائيلية سواء كانت بقيادة نتنياهو واليمين أو حكومة أخرى أيا كان رئيسها ما دامت تلبي المطالب العربية التي تتحدث أساسا في هذه الحالة على رفع مستوى الحياة والمساواة ورفع التمييز والاعتراف بقرى مسلوبة الاعتراف، ووقف سياسات الهدم ومحاربة الجريمة المنظمة مع الاحتفاظ بالموقف من القضية الفلسطينية من جهة، وبين من يرى أنه لا يجوز بأي شكل من الأشكال التعاون مع حكومة بقيادة نتنياهو ولا «مقايضة الحقوق بتصويت ومواقف سياسية، تمثله القائمة المشتركة، التي ترفض مع ذلك، على الأقل مركبين منها، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحركة العربية للتغيير، الالتزام رسميا بعدم تكرار تجربة التوصية على الجنرال بني غانتس، والامتناع بالتالي عن التوصية على مرشح آخر يمكن له أن يشكل حكومة بديلة، وفي الحسبان، بحسب الاستطلاعات الأخيرة زعيم حزب «يش عتيد» يئير لبيد، الذي حتى لو فاز بإمكانية التوصية عليه للحصول على تكليف بتشكيل الحكومة المقبلة فإن شركاءه في الحكومة سيكونون أيضا من أحزاب اليمين المناهض لنتنياهو، مثل حزب «تكفاه حداشاه» الذي يقوده غدعون ساعر المنشق عن حزب الليكود مؤخرا وحزب «يمينا» بقيادة زعيم التيار الديني الصهيوني الاستيطاني نفتالي بينت، وحزب «يسرائيل بيتينو» بقيادة راعي الترانسفير أفيغدور ليبرمان.

ومع ذلك ففيما حاول في الأيام الأخيرة، رئيس القائمة المشتركة التهليل لتصريحات يئير لبيد أنه خلافا للماضي «عندما أطلق تصريحات عنصرية قال فيها إنه لن يتعاون مع «الزوعبيز»، في إشارة للنائبة السابقة حنين زعبي وحزبها التجمع الوطني الديمقراطي) فإنه سيتعاون مع القائمة المشتركة، وآخر هذه التصريحات كانت في 22 من الشهر الماضي كمؤشر على تعزيز قوة «الصوت العربي ومكانة العرب في إسرائيل» كإنجاز للقائمة المشتركة، كان شريكه في القائمة،عضو الكنيست أحمد طيبي يعلن في المؤتمر الصحافي لإطلاق الحملة الدعائية للقائمة السبت الماضي، متهربا من الالتزام بعدم المشاركة في لعبة التوصيات بالقول بداية إنه على ضوء الاستطلاعات قد لا تكون هناك حاجة للخوض في هذا الموضوع، (في إشارة لاحتمال تمكن المعسكر المناهض لنتنياهو تحقيق 61 صوتا، من أصل 120 في الكنيست، أو حصول معسكر نتنياهو مع نفتالي بينت على 61 تمكنه من تشكيل حكومة يمينة قادمة، دون حاجة لأصوات القائمة المشتركة) وأنه سيكون علينا على أية حال انتظار نتائج الانتخابات وفقط بعدها يمكن اتخاذ القرار.

مقابل هذا الموقف غير الملتزم، يبرز موقف التجمع الوطني الديمقراطي، الضلع الثالث في القائمة المشتركة. فقد قال رئيس الحزب جمال زحالقة، لـ«العربي الجديد» بشكل صريح إن الحزب لن يوصي على أي من رؤساء الأحزاب الإسرائيلية، وأنه خلافا لاتفاقية تشكيل القائمة المشتركة في مارس الماضي التي ألزمت الحزب بمبدأ الاغلبية وجعلته يلتزم بقرار أغلبية مركبات القائمة بالتوصية على الجنرال بني غانتس، فإن دستور القائمة المشتركة بمركباتها الثلاثة يتيح للتجمع أن يرفض التوصية على أي من رؤساء الأحزاب الصهيونية.

مع ذلك وبالرغم من إعلان القائمة المشتركة بمركباتها الثلاثة، والقائمة العربية الموحدة، كل منها على انفراد، بأن أيا منها ليست في جيب اليمين أو اليسار الإسرائيلي، فإن دستور القائمة المشتركة الجديد، يتيح تحت بند حرية الموقف لحزبين من مركباتها بالتوصية على مرشح مناهض لنتنياهو، في حال سنحت فرصة للبيد بالحصول على التكليف، مما يعني عمليا الركون في معسكر يمين الوسط واليسار الإسرائيلي، خصوصا وأن القائمة المشتركة وصفت نفسها في دعايتها بالعبرية على فيسبوك أنها تمثل المجتمع العربي الفلسطيني وقوى اليسار، في المقابل ورغم إعلانات متكررة للقائمة الموحدة بقيادة منصور عباس بأنها تسعى لتحقيق وزن نوعي للقوة العربية البرلمانية، فإن تصريحات أقطابها تؤكد أنها لا تسقط خيار دعم أي حكومة من الخارج في حال لبى مطالبها، بالرغم من أن نتنياهو أعلن مؤخرا في أكثر من مناسبة أنه لن يتعاون مع هذه القائمة ولا مع أي حزب عربي، لتشكيل حكومته القادمة.

بين هذا وذاك تندر حرب الدعاية والتراشق الإعلامي بين الطرفين، مع ما يرافقه من فيديوهات تحريضية مسيئة يتهم كل طرف الآخر بتجهيزها ونشرها على شبكات التواصل الاجتماعي كان أخطرها مجموعة أشرطة وفيديوهات ضد النائب عايدة توما من القائمة المشتركة، حاولت شيطنتها وقذفها بأشنع العبارات والتوصيفات المسيئة، بتعميق التصدع الاجتماعي وتحويله إلى شرخ عميق قد تكون له تداعيات خطيرة على المجتمع الفلسطيني ككل، فيما يسرح نتنياهو والأحزاب الصهيونية في المجتمع الفلسطيني العربي، بموازاة استمرار التحريض على الأحزاب الممثلة لهم واتهامها بالتطرف وبأنها لا تعمل لخدمتهم، أو الدفاع عن مصالحهم، خلافا للواقع والحقيقة، وللتغطية على سياسات التمييز العنصري والقومي ضدهم.

ساهم نتنياهو المتهم بالفساد في شق القائمة المشتركة (إيمانويل دنالد/ فرانس برس)

### منصور عباس

محادثة هاتفية في برنامج إذاعي هزلي إسرائيلي مع نائب سابق عن الحركة الإسلامية، هو المهندس عبد الحكيم حاج يحيى، تمت في 24 سبتمبر/أيلول، بعد الانتخابات المعادة في 17 سبتمبر 2019، وبعد عودة تشكيل القائمة المشتركة، كشف عن أن بنيامين نتنياهو كان اتصل سرا بالنائب منصور عباس عبر كل من مستشاره الشخصي نتان إيشل ورئيس ائتلافه ميكي زوهر، وحاول التوصل معه إلى صفقة مقابل التصويت ضد حل الكنيست، إلا أن نتنياهو رفض شروط عباس بحسب ما أكد رئيس ائتلاف نتنياهو عضو الكنيست ميكي زوهر لموقع يديعوت أحرونوت. وأوضح هذا الكشف المقال المفاجئ الذي كان نشره المستشار الشخصي لنتنياهو، نتان إيشل في حزيران من نفس العام داعيا لصفحة جديدة من التعاون مع النواب العرب، فيما كان نتنياهو يواصل علنا تحريضه العنصري والدموي ضد الأحزاب العربية بما فيها الحركة الإسلامية واصفا هذه الأحزاب بأنها مناهضة للصهيونية ومؤيدة للإرهاب.

ناخبة من فلسطينيي 48 خلال التصويت في الانتخابات الإسرائيلية الماضية (أحمد غرايلي/فرانس برس)

# تهافت صهيوني على الصوت العربي

**ربيع عيد**

وزيرة المواصلات من الليكود ميري ريغيف، المعروفة بتصريحاتها ضد العرب وعنصريتها، والتي قادت حملات ضد أفراد ومؤسسات ثقافية فلسطينية إبان تولّيها وزارة الثقافة الإسرائيلية، تُصرّح قبل أيام بأن حزب الليكود هو «البيت الطبيعي للعرب». جدعون ساعر المنشق عن الليكود ومؤسس حزب «تكفاه حدشاه» (أمل جديد)، يفتتح حسابًا في الفيسبوك باللغة العربية وينشر ملصقًا انتخابيًا له بالعربية «نتنياهو حرّض علينا».. ساعر راح يجمع بيناتنا»، يائير لبيد رئيس حزب «يش عتيد (يوجد أمل) يظهر في فيديو ممول في الفيسبوك وهو يحاور شابا عربيا ويتعهد له أمام الجمهور بالتزامه بقضايا حارقة تخص الفلسطينيين في الداخل مثل العنف والجريمة والبناء والتعليم والمساواة المدنيّة. أما رئيس الحكومة بيبي نتنياهو، فينتقل من بلدة عربيّة إلى أخرى، ويزور مراكز التطعيم ضد فيروس كورونا، ويُعلن عن عهد جديد سيبدأه مع المواطنين العرب.

لم يحصل هذا التهافت للأحزاب الصهيونية وراء الجمهور الفلسطيني وأصواته في انتخابات الكنيست الإسرائيليّة مصادفة، مع العلم أن هذه الأحزاب لطالما كانت أدرعًا صغيرة في المجتمع العربي من خلال مقاولي الأصوات، لكن في هذه الانتخابات، حصلت عدّة أمور في الأشهر الأخيرة، أفضت إلى هذا الشكل من الحملات الإعلاميّة وتغيير في الخطاب، وتنافس حتى بين الأحزاب الصهيونيّة على الصوت العربي. ويمكن تلخيصها بثلاثة أسباب مركزيّة:

أولًا: تغيّر سلوك النائب منصور عباس والحركة الإسلاميّة التي يُمثلها خلال السنة الأخيرة، في العلاقة والخطاب تجاه الحكومة الإسرائيليّة ورئيسها بنيامين نتنياهو، خلافًا لما كان متّبعًا في الخطاب السياسي للقائمة المشتركة المنضوية فيها الحركة الإسلاميّة، من هجوم ودعوة لإسقاط نتنياهو إلى تعاون غير معلن واستعداد للتعاون المعلن. هذا التحوّل الذي برّره النائب منصور عباس بحجة تحقيق إنجازات خدماتية للفلسطينيين في الداخل من خلال التنسيق مع الحكومة، انطلاقًا من كونه ليس في جيب اليسار ولا اليمين الإسرائيلي، أفضى إلى تعاونات أنقذت نتنياهو شخصيًا في جلسة تتعلق بمحاكمته بقضية الغواصات، مقابل وعود عدّة حصل عليها عباس، منها ما هو متعلّق بمعالجة قضية العنف والجريمة لدى الفلسطينيين في الداخل، وذلك خلال جلسة خاصّة في الكنيست نظّمها عباس وحضرها نتنياهو، وهي من المرات القليلة التي يحضر فيها رئيس الحكومة جلسة عمل للجان الكنيست، مما عكس حجم التناغم بين عباس ونتنياهو. إلا أن الأخير تنكّر لعبّاس لاحقًا في عدّة مقابلات صحافية، ولم يُقدّم له شيئًا ملموسًا يُذكر.

هذا التودد العربي الذي مثّله منصور عباس تجاه الحكومة وتخفيف حدة الهجوم في الخطاب السياسي تجاه سياساتها العنصرية بحق المواطنين الفلسطينيين، قوبل من قبل زعيم الليكود بعد حلّ الكنيست والإعلان عن انتخابات جديدة، بتعامل بنفس الاستراتيجية تجاه المواطنين الفلسطينيين وتجاه عدد من قضاياهم.

ثانيًا: تفكك القائمة المشتركة بعد الخلافات التي حصلت مع النائب منصور عبّاس، وذهاب الأخير للانتخابات لوحده ضمن القائمة العربيّة الموحدة، وبقاء الجبهة والتجمع والعربيّة للتغيير داخل المشتركة، مما أدى إلى استياء وفرز داخل المجتمع الفلسطيني في الداخل. ففي الانتخابات السابقة؛ مثّلت القائمة المشتركة قوة حقيقيّة في الشارع وبين الناس كونها مثّلت تحالفًا بين مركبات الأحزاب العربيّة، وأعطت شعورًا بإمكانيّة تحقيق إنجازات أكبر في هذا التحالف من خلال جلب عدد أكبر من المقاعد داخل الكنيست. وكان نبذ الخلافات والتراشقات التي كنا نشهدها عادة بين الأحزاب العربيّة، دافعًا إضافيًا للناس لتأييد فكرة قائمة تجمع كل العرب تخوض الانتخابات لتحصيل حقوقهم أمام مؤسسة تُميز ضدهم عنصريًا في القضايا المدنية والسياسيّة. تُجربنا تجربة انتخابات الكنيست بنيسان 2019، عندما تفككت القائمة المشتركة حينها أيضًا إلى قائمتين، إلى أن نسبة التصويت لدى العرب انخفضت إلى قرابة 50% وبحصول القائمتين حينها على 10 مقاعد، بينما الانتخابات التي سبقتها عام 2015 حصلت المشتركة على 13 مقعدًا مع نسبة تصويت بين العرب وصلت 63%. وبعد تجربة نيسان السيئة للتمثيل العربي، عادت الأحزاب العربيّة وتوحدت ضمن المشتركة في انتخابات أيلول 2019 لتحصل على 15 مقعدًا مع نسبة تصويت وصلت إلى أكثر من 64%.

كذلك تشير النتائج إلى ارتفاع نسبة الصوتين العرب للأحزاب الصهيونيّة بعد تفكك القائمة المشتركة في انتخابات نيسان 2019، إذ حصلت الأحزاب الصهيونيّة على قرابة 30% من أصوات العرب. وهذا الرقم ليس بعيدًا في هذه الانتخابات في 2021 أيضًا وأظهرته بعض استطلاعات الرأي الداخليّة. ويمكن تفسير ذلك لأسباب تتعلق بخيبة الأمل من القائمة المشتركة وتفككها، ومحاولة قطاعات التأثير من خلال التصويت لأحزاب أخرى يمكنها إسقاط نتنياهو، إضافة لازدياد التوجهات الفرديّة ومظاهر الأسرلة في ظل غياب مشروع سياسي جماعي للفلسطينيين في أراضي الـ48، وصعود توجهات نيوليبرالية في صفوف الفلسطينيين.

هذا التفكك الثاني للقائمة المشتركة، وهو أمر رأت فيه الأحزاب الصهيونيّة مناسبة لتسويق نفسها داخل المجتمع الفلسطيني، على أنها هي التي تستطيع تحقيق إنجازات حقيقيّة للعرب وليس القائمة المشتركة. لذلك بدأوا في حملات إعلاميّة مخصصة للجمهور العربي، والتوجه لشخصيات عربيّة كي تتمثل داخل قوائمهم والعمل على المستوى المحلي مع مقاولي أصوات.

ثالثًا: هناك سبب آخر يتعلّق بالتنافس بين الأحزاب الصهيونية نفسها، إذ يبحث كل حزب عن أكبر عدد ممكن من الأصوات، ويُمثّل الفلسطينيون بالنسبة لهم مخزن أصوات إضافيا خارج الاصطفافات العقائديّة والهويّاتيّة التي تُقسّم المجتمع الإسرائيلي إلى علمانيين/ متدينين، شرقيين/ أشكناز/ روس إلخ.. بالنسبة للأحزاب الصهيونيّة يمكن وضع العرب ضمن خانة وعود بتحسين ظروفهم الحياتية والمزيد من الميزانيات الخدماتية دون أي حاجة للحديث عن القضية الفلسطينية، وضمن هذا الخطاب يدور التنافس بين الأحزاب الصهيونية على الصوت العربي.

العربي الجديد
الأحد 28 فبراير/ شباط 2021 م 16 رجب 1442 هـ
العدد 68 السنة السابعة
Sunday 28 February 2021



**بالصورة**

لقد كانت الانتخابات في عام 2006 مدخلاً للانقسام. فلو لم تحصل لما كانت لدينا في قاموس الخراب السياسي مفردتان تداولهما الفصيلان «الحاكمان» باسم «الشرعيّة». المفردة الأولى هي: «الانقلاب»، والثانية هي: «الحسم»

لجنة الانتخابات المركزية تحضر للاستحقاق المرتقب (مجدي فتحي/Getty)

# الانتخابات بوصفها مشكلة: التأبيد والفَلَسْطنة الناقصة

**علي أبو عجمية**

**يمكن النظر إلى حالة الارتكاس التي حملت مشروع التحرر الفلسطيني على التراجع، وحركته الوطنية على التشظية وبعثرة الشمل بوصفها تدميراً لعناصر الوعي والجغرافيا واللغة. ذلك أنه لا يمكن للمرويّة السياسية الجامعة أن تكتسب راهنيّتها دون أن تتقلّص «إسرائيل» - روايةً ووجوداً- في تلك العناصر. لقد كانت الانتخابات الفلسطينية في عام 2006 مدخلاً للانقسام. فلو لم تحصل لما كانت لدينا في قاموس الخراب السياسي الفلسطيني مفردتان تداولهما الفصيلان «الحاكمان» باسم «الشرعيّة». المفردة الأولى هي: «الانقلاب»، والثانية هي: «الحسم». فاهتزاز شرعية «فتح» بوصفها الأكثر رسمية من جهة، وبوصفها العابرة إلى مسار «أوسلو» بجواز سلطوي جديد ووثائق تاريخية ثورية من جهة ثانية، اعتُبر دخولاً إلى دائرة الخطر التمثيلي. وعلى المقلب الآخر، اعتبرت «حماس» حسمها لانتخابات «المجلس التشريعي» ذخيرة معنوية كافية لسيطرتها على قطاع غزة في ما سمّته حسماً عسكريّاً موازياً لحسمها في صناديق الاقتراع. ولاحقاً لعنصر الوعي الذي آل إلى وعي داخليّ مشوّه، وصل عنصر اللغة إلى آخر مداراته النشطة في تجاوز معنى الخصومة ومفرداتها عبر خطاب الاستقطاب والشرخ والتجريف. ولم يعد للفصيلين «الحاكمين» نيابة عن الاحتلال إلا أنهما ينوبان عنه فقط في تنظيم حياة الناس، وإدارتها، داخل جغرافيات مُقطّعة لا سلطة حقيقية لهما عليها. والسؤال الراهن هو: ما معنى الانتخابات الآن؟ هل هي مجرد لازمة ديمقراطية ترفع كشعار للخروج من أزمة لم يعمل الفلسطينيون على تشخيصها أساساً قبل التفكير بمعالجتها؟ وهل تعني تبييض صفحة الانقسام والمنقسمين وإعادة إنتاجه بطرق أخرى أم الدخول في مرحلة سياسية فلسطينية تتلمس وحدة وطنية ما؟ هل تعني إضفاء شرعية جديدة على الطرفين النقيضين بما يضمن تأبيد هذا المسار السياسي؟**

**إن نفخ الوهم في السلطة الفلسطينية أحاط الناس بأوهام حولها. فلا هي تجاوزت عتبة السلطة إلى الدولة، ولا تحققت على الأرض بالحد الأدنى من سلطة «الحكم الذاتي». وإذا كان لا بد من «تداول للسلطة» عبر الانتخابات، فأين هذه السلطة بالضبط؟ هل هي الإيجاز الوبائي الذي مثله الناطق باسم حكومتها أثناء جائحة مرضيّة عالميّة؟**

**النص الكامل**
على الموقع الالكتروني

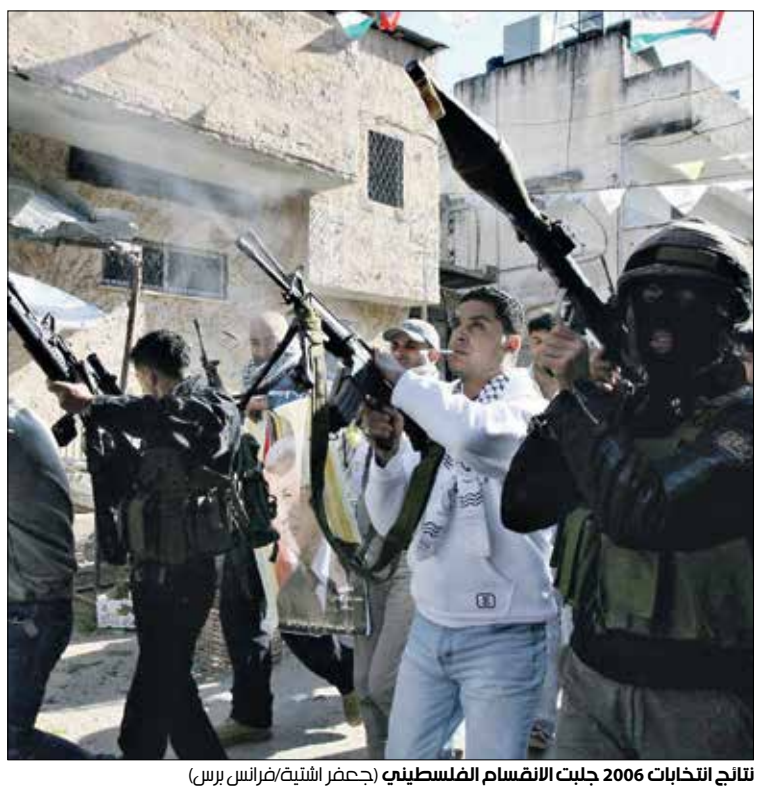
نتائج انتخابات 2006 جلبت الانقسام الفلسطيني (جعفر اشتية/فرانس برس)

اللقاء التوافقي في مارس 2006 بغزة لم يدم طويلاً (Getty)

مظاهر القمع الداخلي الفلسطيني زادت بعد الانقسام (محمود همص/فرانس برس)

فرضت إسرائيل الحصار على غزة بعد سيطرة حماس على القطاع (محمد عابد/فرانس برس)

الفلسطينيون طالبوا بوحدة الصف ورفض اقتتال فتح وحماس (محمود همص/فرانس برس)

## لا انتخابات للمجلس الوطني وفلسطينيي الخارج

**ماجد عزام**

تؤكّد كل الشواهد عدم امتلاك الرئيس محمود عباس الحاكم بأمره والمتحكم بكل السلطات في إدارة الحكم الذاتي «تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي الكاملة» الإرادة السياسية لإجراء انتخابات لفلسطينيي الخارج ضمن عملية ديموقراطية جادة وصادقة ونزيهة لإعادة تشكيل المجلس الوطني، وبالتالي إعادة بناء منظمة التحرير لتصبح الإطار الجامع للفلسطينيين في أمكان وجودهم المختلفة.

يمكن الحديث عن معطيات أساسية تدعم الاستنتاج السابق، تتمثل بعدم إجراء حوار سياسي لإنهاء الانقسام السياسي والجغرافي الراهن وتشكيل حكومة من كفاءات وطنية مستقلة تأخذ الوقت الكافي للتحضير لانتخابات متزامنة للتشريعي والرئاسة والمجلس الوطني، إضافة إلى عدم إعطاء الأولوية لهذا الأخير في الانتخابات المتتابعة، ووضع مهلة زمنية من شهر واحد لإجرائها دون تحديد الجهة المكلفة بذلك، علماً أن اللجنة المركزية للانتخابات تقول إنها غير مخوّلة بإجرائها في الخارج، ولا تملك الصلاحيات لذلك كون مهام عملها محصورة بالضفة وغزة، حتى إن من يقيمون من فلسطينيي الداخل بالخارج لا يستطيعون الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات التشريعية والرئاسية في السفارات والقنصليات الفلسطينية بالدول التي يقيمون فيها. في ظل الانقسام السياسي والجغرافي الذي طاول أكثر مما ينبغي ولعقود، وأمام الترهل الذي أصاب منظمة التحرير ومؤسساتها وابتلاعها من قبل سلطة الحكم الذاتي، وعدم إجراء انتخابات للمجلس الوطني الذي تم تضخيمه أحادياً واستبدادياً بشكل مبتذل ومبالغ فيه، وبالتالي فإن بلورة رؤية لإنهاء الانقسام والتوافق على إعادة الاعتبار للمجلس الوطني ومنظمة التحرير وفلسطينيي الخارج كان يجب أن يمثلا الأولوية للحوار الوطني الفلسطيني، وفعلاً وتحت ضغط التطورات العاصفة التي عاشتها القضية العام الماضي، والتي تضمنت التحديات الثلاثية المتمثلة بصفقة القرن الأميركية وخطة الضمّ الإسرائيلية لثلث الضفة الغربية، ومسيرة التطبيع العربي الإسرائيلي رأينا بوادر مبشّرة بين رام الله وبيروت وإسطنبول قبل أن تقع النكسة الكبرى في حوار القاهرة الأخير الذي رفض إجراء أي نقاش سياسي جدّي وعميق وبناء حول تلك الملفات وجرى الالتفاف على هذا الطرح عبر الدعوة إلى عقد جولة أخرى منتصف مارس/ آذار المقبل تركّز فقط على بند المجلس الوطني ومنظمة التحرير مع دعوة هيئة رئاسة المجلس وقيادة اللجنة المركزية للانتخابات للمشاركة في الحوار. هذا خداع وتحايل موصوف، كون هيئة رئاسة المجلس الهرمة والمترهلة فاقدة لإرادة التغيير، وقاومت مراراً دعوات الإصلاح عبر تشبثها بمنصبها لعقود بعيداً عن الديموقراطية والشفافية. أما لجنة الانتخابات فتقول علناً إنها غير مخوّلة بالعمل في الخارج، وهي مستنزفة في الانتخابات التشريعية والرئاسية، وحتى لو تم تكليفها بذلك فهي لا تملك القدرات اللوجستية والوقت الكافي للتحضير لانتخابات يشارك فيها ملايين الناخبين، فضلاً عن البعد السياسي الجوهري المتمثل بكون معظم فلسطينيي الخارج يقيمون في دول عربية لا تجري انتخابات حرة نزيهة وشفافة حتى لمواطنيها، ما يقتضي العمل وطنياً وسياسياً وإعلامياً لتكريس قاعدة الانتخابات حيثما أمكن بشكل جدي عبر السعي لإجرائها في أماكن وتجمعات اللجوء القديمة والجديدة في تركيا وأوروبا وأميركا الشمالية والجنوبية وحتى آسيا، إذ إننا أمام كتلة من مليون مواطن فلسطيني تقريباً مستعدين ومتشوّقين جداً لممارسة حقهم الانتخابي الذي لم يمارسوه طوال حياتهم.